

ورقة توضح الخدمات المقدمة لحالات التحرش الجنسي

❖ مشاركات المنظمة على المستوى المحلي والدولي حول موضوع التحرش الجنسي:

تشارك المنظمة من خلال ضباط ارتباط مختصين ضمن فريق عملها، في عدد من الاجتماعات التنسيقية الهامة على الصعيد الدولي والمحلي التي تعنى بشكل مباشر وغير مباشر في موضوع التحرش الجنسي. فيشارك ضباط الارتباط كأعضاء بشكل دائم في الاجتماعات التي يحضرها أيضا معظم المنظمات الدولية والمحلية وبعض الجهات الرسمية والحكومية المعنية التي تعمل في عدة قطاعات مختلفه تقدم من خلالها الخدمات للفئات المستهدفة في الأردن وهي كالتالي:

- الاجتماع التنسيقى لقطاع الحماية المجتمعية، ومن خلال هذا القطاع تقدم خدمات الحماية على كافة الأصعدة للفئات المستهدفة من الأردنيين وغير الأردنيين (لاجئين من مختلف الجهات، وعمالة وافدة وغيرهم من المستضعفين)، ومن أهم الخدمات هي الوقاية والحماية والحد من التحرش والعنف الجنسي.
- الاجتماع التنسيقى لقطاع الصحة النفسية، ومن خلال هذا القطاع ايضا تقدم الخدمات النفسية الخاصة بضحايا التحرش والعنف الجنسي من الفئات المستهدفة.
- الاجتماع التنسيقى لقطاع التعليم، حيث يتم مناقشة أبرز التحديات التي تواجه الفئات المستفيدة من خدمات التعليم على اختلافها، ومن أبرز التحديات موضوع التحرش الجنسي خاصة في المدارس.
- الاجتماع التنسيقى لقطاع الحماية من العنف الجنسي المبني على النوع الإجتماعي، ويركز هذا القطاع على تقديم خدمات الوقاية والاستجابة للفئات المستهدفة بموضوع التحرش الجنسي وغيرها من المواضيع ذات الصلة بهذا القطاع.
- الاجتماع التنسيقى لقطاع حماية الأطفال، ومن خلال هذا القطاع، يتم مناقشة موضوع التحرش والعنف الجنسي لحماية الأطفال من الفئات المستهدفة وتقديم خدمات الوقاية والاستجابة.
- شبكة الحماية والتصدي لأشكال الإستغلال والعنف الجنسي الدولية، وفي هذه الشبكة يتم التشارك بأبرز الخبرات على عدة أصعدة لتشكيل شبكة دعم من ذوي الخبرات وتنظيم أعمال المناصرة في هذا المجال الهام.

كما وأن منظمة النهضة العربية للديمقراطية و التنمية لديها سياسية داخلية تعنى بموضوع (سياسة عدم التسامح في التحرش الجنسي Zero Tolerance) و الذي يتضمن اتخاذ عدة اجراءات من قبل العاملين لديها للتعامل مع هذه الحالات بعد تلقيهم تدريبات حول الموضوع على مستوى عالي و يتم المتابعه عليها بشكل دوري مع السياسات الاخرى في الجمعية.

وتتميز منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية بشراكتها مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) لتكون الشريك القانوني الوحيد لها، كما وتتفرد أيضاً بأنها الجهة القانونية الوحيدة التي تقدم الخدمات القانونية داخل مخيمات اللاجئين في الأردن.

❖ استراتيجية المنظمة في دائرة المساعدة بقسميها الدعم و المساعدة القانونية والنفسية للحالات التي تتعرض للتحرش الجنسي:

حماية أفراد المجتمع ككل من أية مخاطر مرتبطة بمركزهم القانوني من خلال تعزيز التمكين القانوني للأشخاص الأقل حظا في مجتمعنا لضمان الحماية وزيادة فرص الوصول للعدالة.

تحديد أولويات احتياجات الفئات المستضعفة ولا سيما اللاجئين والمهاجرين والنساء من مختلف الجنسيات أردنية و غير أردنية و الذين هم عرضة للتمييز والاستغلال والاعتداء على حقوقهم. حيث تركّز جهودنا على حماية هذه الجماعات، وتعزيز صمودهم وتمكينهم من المشاركة الفعّالة في إدراك حقوقهم المتأصلة و التزامهم بواجباتهم خلال هذه الفترات. التفعيل والحماية والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال التعليم والدعم النفسي والاجتماعي.

❖ الخدمات المقدمة للفئات التي تتعرض للتحرش الجنسي والتي ترد الى المنظمة:

يرد الى الجمعية كثير من الحالات من فئات مختلفة تتعرض الى تحرش جنسي و من هذه الفئات نساء أردنيات ، لاجئات، عاملات وافدات، أجانب من جنسيات مختلفة بإقامات مختلفة مثل الدراسة، العمل، السياحة وغيرها، وترد هذه الحالات من خلال المستفيدين أنفسهم، وأعضاء فريق الدعم القانوني في منظمة النهضة العربية للديمقراطية و التنمية ، ومن العمل الميداني أو اللقاءات الجماعية، أو من مدراء الحالات، أو من المنظمات الشريكة بما في ذلك الأونروا، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين و الجهات الرسمية و الغير رسمية ذات العلاقة .

و تبدأ خدمة المنظمة منذ لحظة التعرف على الحالة حيث يتم استقبالها من قبل مساعدات المشروع و تحديد الاحتياجات الأساسية للحالة من نواحي اجتماعية نفسية و نواحي قانونية ثم يتم إحالتها الى قسم المساعدة القانونية و قسم الدعم النفسي و الاجتماعي.

● قسم المساعدة القانونية:

تتمثل الخدمة التي تقدم من قبل قسم المساعدة القانونية و ذلك من خلال مجموعة من المحامين المتخصصين في مختلف المجالات القانونية المتعلقة بالتحرش الجنسي وتمثل الخدمات المقدمة في ارض من خلال نوعين وهما:

أولاً: الخدمات الوقائية:

تهدف منظمة النهضة العربية للديمقراطية و التنمية –أرض من خلال هذه الخدمة الى توفير الحماية و الوقاية لهذه الفئات و بشكل يضمن و يساهم بشكل كبير من عدم وقوعه في الإشكاليات القانونية و تجنبها و ذلك من خلال الخدمات التي تقدمها المنظمة من خلال نشر الوعي القانوني من خلال النصح و الإرشاد و زيادة الوعي القانوني و ذلك بتعريف الفئات المستهدفة بحقوقهم و واجباتهم بموجب القوانين الأردنية و هو الذي يعتبر نوع من أنواع الحماية و الوقاية القانونية و ينقسم هذا النوع من الخدمة الى ثلاث أنواع وهي:

1. الاستشارة القانونية:

يتم تقديم الاستشارات القانونية من خلال الهاتف أو المقابلة الشخصية و يتم تحديد أولويات و احتياجات الحالة لتقديم النصح و المشورة القانونية للحالة و تجنب حدوث اية معيقات او الوقوع في إشكاليات قانونية في المستقبل و تهدف هذه الخدمة في جزء منها الى تعريف الشخص بحقوقه فقد تساهم الاستشارة القانونية بتوفير الحماية من خلال النصح و الإرشاد و الذي يساهم برفع نسبة الوعي القانوني لدى هذه الفئة .

2. ورشات التوعية القانونية:

و تتم من خلال عقد جلسات توعية قانونية للنساء سواء أردنيات أو لاجنات من مختلف الجنسيات أو نساء عاملات من جنسيات مختلفة و تهدف هذه الجلسات بتعزيز المعرفة القانونية و زيادة التمكين الاجتماعي و القانوني و عرض ابرز المشكلات و التحديات و فتح مجالات النقاش و إيجاد الحلول

3. الدراسات و الأبحاث و التقارير القانونية:

حيث تهدف هذه الخدمة عمل الدراسات و الأبحاث و التقارير لبيان ابرز المشكلات و التحديات التي تواجه الحالات التي تتعرض الى تحرش الجنسي و الصعوبات القانونية ، بهدف تسليط الضوء عليها و إيجاد الحلول القانونية لردع هذا النوع من الجرائم من خلال القنوات الرسمية و الغير رسمية و تعديلات التشريعات الوطنية .
و منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ورقة رأي حول مشروع نظام المسؤولية الاجتماعية لسنة 2016 .
- المطالبات بتعديل قانون الحماية من العنف الأسري .
- المطالبات بتعديل قانون العقوبات .
- مشروع لنا.
- مشروع وصول المرأة للعدالة .

كما تقوم المنظمة على رصد و توثيق الحالات التي ترد للمنظمة و يتم تقديم الخدمات اللازمة لها، في قاعدة بيانات خاصة وبشكل سرّي للحفاظ على خصوصية الحالات، ويتم المتابعة على الحالات و دراستها و تقييمها من أجل الإستفادة من المعلومات في الأبحاث و الدراسات و حملات المناصرة.

4. حملات المناصرة والدعم على الصعيد الوطني والدولي:

حيث تشارك المنظمة في العديد من المؤتمرات و المناقشات التي تعنى بالموضوع، و تؤثر على القرارات المحلية و الدولية و تدعم كافة الحملات التوعوية المناصرة للحد و الحماية من التحرش الجنسي.

ثانياً: الخدمات القانونية للاستجابة:

1. الاستشارة القانونية: و التي تتم من خلال الهاتف أو المقابلة الشخصية و التعرف على التفاصيل الموضوع من نواحي قانونية و بيان الراي القانوني حول الجرم المرتكب و اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة.

2. التمثيل القانوني: والذي يتمثل من خلال اللجوء الى القضاء و تقديم شكوى بحق الجاني ومتابعة الشكوى لحين صدور حكم .

• قسم الدعم النفسي و الاجتماعي:

والتي تقوم على الحماية والتمكين بحيث تقوم وحدة الدعم النفسي الاجتماعي بتوفير الحماية للنساء اللواتي يتعرضن إلى تحرش جنسي و ذلك عن طريق تدخلات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المستندة إلى الأدلة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي و العنف الجنسي وتمكين هذه الفئة من النساء وذلك للحصول على حقوق الإنسان الخاصة بهم. حيث أن هذه الفئات عندما تجد نفسها في حالات الطوارئ أو في حالات الحرمان من الحقوق فإن ضعفها يتفاقم بحكم موقعها الاجتماعي والاقتصادي و بالتالي تعمل وحدة الدعم النفسي و الاجتماعي على إعادة تعزيز الثقة و التمكين الاجتماعي و النفسي لهذه الفئة . كما تعمل وحدة الدعم النفسي بشكل وثيق مع فريق الدعم القانوني، حيث يتشارك كلا الطرفين تحليل الاحتياجات القانونية وعلاقتها بالوضع النفسي والاجتماعي لهذه الفئة، و عليه يتم تقديم المساعدة من كلا القسمين وفقاً لاحتياج.

و تتمثل مصادر الإحالة لأخصائي الدعم النفسي الاجتماعي في: المستفيدين أنفسهم، وأعضاء فريق الدعم القانوني في منظمة النهضة العربية للديمقراطية و التنمية -ارض، ومن العمل الميداني أو اللقاءات الجماعية، أو من مدراء الحالات ، أو من المنظمات الشريكة. هذا وتقدم وحدة الدعم النفسي الاجتماعي خدماتها الإرشادية الفردية عن طريق جلسات إرشادية مباشرة وجهاً لوجه، أو عن طريق المكالمات الهاتفية لكل النساء سواء أردنيات أو لاجئات من مختلف الجنسيات أو نساء عاملات من جنسيات مختلفة.

• خدمات الإحالة والتشبيك والتنسيق مع المنظمات الأخرى:

و تتمثل هذه الخدمة من خلال الإحالة لمنظمات محلية ودولية و ذلك لتقديم خدمات أخرى تساعد الحالة التي تصلنا مثل طبية، صحية، مالية، وغيرها وفقاً للاختصاص و طبيعة الحالة و ذلك من خلال ضباط الارتباط و بناء على طرق و الآليات محددة تضمن سرعة الاستجابة و تقديم الخدمة بأسرع وقت .

و أيضاً تتم الإحالة لجهات رسمية مختصة مثل إدارة حماية الأسرة و غيرها من الجهات ذات العلاقة و ذلك من خلال ضباط الارتباط بالية و شكل يضمن السرية و ضمان ملاحقة الجاني و يضمن سلامة الحالة.